(الجريمة الاقتصادية الثانية)

# الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي

(٤-٤)

د.توفيق المرياتي

## ظاهرة التضخم

لقد أظهرت اتجاهات الاسعار تأريخياً وجود عنصر التضخم المستوطن المترافق مع هيمنة القطاع النفطي ، كما وتبين بأن ظروف الحرب العراقية - الإيرانية خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٨ أحدثت زيادة واضحة في المستوى العام للاسعار ، في حين تعتبر العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق عام ١٩٩٠ وتدمير معظم البنى الارتكازية الوطنية عام ١٩٩١ ومحاولات الحكومة لملء فجوة الإيرادات العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد سبباً مهماً في إحداث لولب تضخمي مما أكسب التضخم سمة أوسع مدى مما كانت عليه خلال عقد الثمانينيات ، وهو التضخم المفرط بعد إن كان جامحاً خلال العقد المذكور ، فقد بلغت نسبة التضخم قياساً باسعار عام ١٩٩٠ ( ١٨٧٪ ) عام ١٩٩٠ ، ثم أخذت ترتفع بوتائر نمو عالية حتى بلغت حوالي ( ٨٥٠٠٠٪ ) عام ٢٠٠٢ . أما الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك فقد أرتفع من ( ١٦١ ) عام ١٩٩٠ إلى ( ١٣٦٧٥٢ ) عام ٢٠٠٢ وبمعدلات نمو سنوية عالية بلغت بعد فرض العقوبات الاقتصادية الدولية عام ١٩٩١ (١٨٧٪ ) ثم وصلت الى ( ٣٥١٪ ) نهاية عام ١٩٩٥ بعد استئناف العراق ضخ نفطه على ضوء مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة . بعدها سجلت وتائر نمو منخفضة بدأت بمعدل سالب قدره ( ١٥,٤ - ٪ ) عام ١٩٩٦ ثم بمعدلات نمو ايجابية بسيطة بين ( ٢٣٪) عام ١٩٩٧ و( ١٩,٣٪ ) عام ٢٠٠٢ . (المصدر : وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للتخطيط والاحصاء ) ملاحظة : إن نسب التضخم قياساً باسعار ١٩٩٠ تم احتسابها من قبل الباحث على ضوء الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والبالغ (١٦١). ونتيجة لإنقطاع موارد الدولة من العملات الاجنبية بفعل توقف تصدير النفط على أثر العقوبات الاقتصادية على العراق واتجاه الحكومة نحو الإنفاق الواسع لتلبية متطلبات المواطنين المعاشية ، ولم يكن ممكناً أن يقابل هذا التوسع في الانفاق أي تزايد في مصادر الإيرادات التقليدية ( كموارد الضريبة ) ، الأمر الذي أدى الى تراكم العجز المالي في الميزانية العامة الذي بلغ نهاية عام ٢٠٠١ ( ٣,٨ ) تريليون دينار ودفع السلطة المالية نحو تزايد الاعتماد على الاصدار النقدي الجديد ، مما أدى إلى تعاظم الكتلة النقدية التي لا يقابلها عرض سلعي مناسب معها ، فكان إن اتجه الاقتصاد الوطني الى السوق لتحقيق التوازن عن طريق التضخم ومن ثم ترتب على ذلك تزايد التدهور في القيمة الخارجية للعملة الوطنية وارتفاع وتائر التضخم. كما لعب الاقتراض الحكومي الداخلي من البنك المركزي والمصارف التجارية دوراً بارزاً في هذا المجال ، حيث لعبت طريقة التمويل هذه دوراً مميزاً في زيادة عرض النقد، تصاعد حجم الطلب الكلي إلى مستويات واسعة اصطدمت بضيق قاعدة العرض الكلي ومحدودية تنوعه وبالتالي تصاعد حدة الأسعار وتزايد حجم الضغوط التضخمية.

## توقف الصادرات النفطية وتجميد الارصدة النقدية

ترتب على صدور قرارت مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، التي الغيت بموجبها حقوق العراق في طلب إطلاق جزء من أرصدته التي تغطي بعضاً من كلف إستيراداته من الاحتياجات الانسانية ، فضلاً عن الحظر التجاري، ترك آثاراً ملحوظة في إحداث نقص في المواد الخام ، الادوات الاحتياطية ، والتكنولوجيا والمعدات الانتاجية وغيرها. وعليه فقد كان التأثير سلباً في بنية الاقتصاد الوطني من خلال عوامل عدة يمكن إجمالها بالاتي:

١ . توقف الصادرات لاسيما النفطية، في عام ١٩٩٠ وحتى نهاية عام ١٩٩٦ ، الذي شكل المورد الرئيس لعائدات القطر ، مما خلق مصاعب جديدة أمام ميزان المدفوعات وأدى إلى استنفاد أحتياطات القطر من العملات الاجنبية . ويمكن تقدير الخسائر المالية الناجمة عن الحظر على العراق من تصدير نفطه على الشكل الآتي : كان العراق ينتج ( ٣,٣ ) مليون برميل يومياً قبل قيامه بغزو الكويت عام ١٩٩٠ . وبعد توقف صادراته النفطية أخذ ينتج ( ٠,٥ ) مليون برميل يومياً لسد احتياجات الاستهلاك المحلي ، وبذلك يكون قد حرم من تصدير (٢,٨) مليون برميل يومياً لمدة تقارب من ( ٦,٥ سنة ) وبذلك تكون الخسارة الاجمالية للفترة المذكورة قد وصلت إلى ( ٦٥٥٢ ) مليار برميل . ولما كان معدل سعر البرميل الواحد خلال فترة الحظر حوالي ( ٢٣ ) دولار تكون خسارة العراق من العملات الاجنبية ( ١٥٠ ) مليار دولار.

٢ . تجميد أرصدة العراق في البنوك الخارجية وبالتالي تقييد قدرته على الاستيراد.

٣, عدم قدرة العراق على الايفاء بالديون الخارجية وتراكم الفوائد المتراكمة عليها (خدمة الدين العام ) .

وكلمة أخيرة لابد منها قبل أختتام هذه الدراسة ، بأنه قد يكفي القول بأن بناء موجودات البلد التي استغرقت مابين ( ٤ - ٥ ) عقود والتي كلفت مبالغ ضخمة واستلزمت خبرات أجنبية واسعة دمرت خلال (٤٢) يوماً بحملة القصف الجوي عام ١٩٩١ . فالآثار المشتركة لهذه الحرب ، كذلك الحرب العراقية - الإيرانية ادت ليس فقط الى تدمير الاصول العراقية ، بل الى الافلاس المالي للبلاد ، افقار الشعب ، تخلف الاقتصاد ، تعميق التبعية للغرب ، فضلاً عن الاعتماد المكثف على قطاع النفط . إن الموروثات الاقتصادية لسياسة حزب البعث أرهقت العراق وحملته أعباء لأجيال قادمة . وبذلك سيحتاج البلد عقوداً ليتمكن من اعادة مبادرته الاقتصادية التي امتلكها مرة . إن مستقبل الاقتصاد العراقي يبدو في الحقيقة قاسياً.

إن تصميم حكومة البعث آنذاك للانفاق على المؤسسات الامنية ، القوات المسلحة ، تنفيذ الحملات العسكرية في أكثر من جزء من البلاد أثرت حتماً في تحويل الموارد النادرة من الاقتصاد المدني إلى أشكال الانفاق غير الانتاجي . واستمرار العقوبات الاقتصادية أدى ليس فقط إلى إبطاء سرعة عملية الإعمار بشكل ملحوظ ، بل قاد أيضاً إلى انقطاعات اضافية في الانتاج . هذه الاوضاع سرعت بالمقابل تدهور الصناعة المحلية أو توقفها ، مما قاد إلى إغلاق العديد من المصانع أو اضطرارها تسريح العاملين مما فاقم معدلات البطالة في البلد الذي كان يستخدم أكثر من (٣) ملايين عامل أجنبي قبل حرب الخليج.

فالأثر المشترك للحرب، والعقوبات الاقتصادية عام ١٩٩١ قاداً إلى انهيار الاقتصاد كما أجبرت غالبية السكان على العيش تحت ظروف قاسية من الفقر ، الحرمان ، سوء التغذية ، الوفاة المبكرة ، التدهور المستمر للشروط الصحية .

والتساؤل الذي لابد أن يثير اهتمام المواطن العراقي العادي هو ببساطة ما هي الفترة الزمنية التي سيحتاجها الاقتصاد الوطني للانفكاك من المستوى المتدني الحالي للوصول في الاقل الى مستوى عام ١٩٦٠ ، أو عام ١٩٧٠ ؟ .

فإذا سلمنا جدلاً بالعلاقة بين الاحتياجات الاستثمارية ، حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مع افتراض توفر الموارد ، يكون من الواضح إن المواطن العادي يجب عليه الانتظار عقوداً لحين إسترداد المستوى المعاشي الذي تمتع به مرة بالخمسينيات .

إن عمق الازمة المركبة وشحة الموارد المالية تؤكد صعوبة أو عدم قدرة أية حكومة قادمة على تحريك الاقتصاد مجدداً ، وقد يكون الانسان مجبراً على الاستنتاج بعدم حصول أي تغيير اقتصادي جذري في المستقبل القريب بعد الاحداث الكارثية التي مر بها العراق منذ سقوط النظام السابق وحتى الآن، اضافة إلى الخسائر الإقتصادية التي نجمت عن الحرب مع إيران والحرب المدمرة عند غزو العراق الكويت.

# المركزي العراقي يجيز فتح فروع للبنك العربي و (العربية المصرفية)

اعلن محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور سنان الشبيبي ان مجلس ادارة البنك وافق على منح اجازة لفتح فروع (للمؤسسة العربية المصرفية) و (البنك العربي) داخل العراق.

وقال الشبيبي في تصريح للصحفيين ان فروع المصرفين ستخضع لأحكام قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ واية تعديلات لاحقة فضلاً عن القواعد التنظيمية الصادرة بموجبه. وبإعلان الموافقة على فتح فروع لمصرفي المؤسسة العربية المصرفية والبنك العربي يكون عدد البنوك والمصارف التي اجيزت من قبل البنك المركزي العراقي للعمل او فتح فروع لها في العراق سبعة مصارف منها خمسة مصارف عربية احدها البنك الوطني الكويتي.

# ٧ مليارات دولار قيمة النفط المهدور جراء العمليات التخريبية في العراق

صرح وزير النفط أن عمليات التخريب التي تستهدف البنية التحتية للنفط العراقي كلفت العراق ٧ مليارات دولار كايرادات ضائعة منذ استئناف التصدير بعد الحرب.هذا وتمكنت وزارة النفط العراقية وعلى الرغم من الهجمات التخريبية المتكررة من اعادة قدرة الأنتاج ثانية الى مستواها قبل الحرب، حيث تصل الأن الى ٢,٨ مليون برميل يوميا. وتجدر الأشارة الى أن حقول البترول العراقية بالقرب من البصرة تنتج ٢,١ مليون برميل يوميا، وتنتج الحقول الشمالية بالقرب من كركوك ٧٠٠ ألف برميل يوميا.

# توقيع مذكرة تفاهم بين شركة شفرون تكساكو و وزارة النفط العراقية

قامت شركة شفرون تكساكو مؤخرا بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة النفط العراقية، حيث ستقدم شفرون المساعدة التقنية مجانا للعراق لتطوير صناعته الإنتاجية وأستكشاف حقوله النفطية. وستقوم ايضا شفرون تكساكو بموجب هذه الأتفاقية بدراسة عدة حقول نفطية في جنوب وشمال العراق، وتزويد المساعدة التقنية والمعدات ان لزم الأمر. هذا وصرح مسؤول في وزارة النفط أن مساعدة شفرون تكساكو ستُركز على القطاع النفطي، اذ أن العراق يخطط لزيادة انتاجه.

# تراجع مبيعات السجائر على الرغم من ارتفاع مخصصات الاعلان

واشنطن، ( -- (CNNكشف تقرير حكومي أن مبيعات شركات التبغ الامريكية في تراجع فيما ارتفعت النفقات التسويقية بصورة غير مسبوقة.

وجاء في تقرير مفوضية التجارة الفيدرالية الأمريكية أن نفقات ست من أكبر شركات صناعة السجائر على الإعلانات والترويج قد بلغت ١٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢، على وفق وكالة الأسوشيتد برس.

وأشار التقرير الحكومي إلى أن نفقات شركات التبغ قد ارتفعت بواقع ١١ في المائة عن عام ٢٠٠١ فيما تراجعت مبيعات السجائر الأمريكية بنسبة ٥,٥ في المائة إلى ٣٧٦ مليار سيجارة.

وذهبت الشريحة العظمى من ميزانية نفقات شركات التبغ الأمريكية في شكل تخفيضات ممنوحة إلى بائعي الجملة والتجزئة التي بلغت قرابة ٨ مليارات دولار، أي بواقع ٦٣ في المائة من إجمالي النفقات المخصصة للدعاية والتسويق.

واستحوذ تخصيص مساحات عرض بارزة لبيع السجائر في المحال التجارية على ثاني أكبر المخصصات الترويجية التي بلغت ١,٣ مليار دولار، بحسب التقرير الحكومي.

وهاجم رئيس حملة "أطفال أحرار من التبغ" ماثيو مايرز الجهود التي تبذلها شركات صناعة التبغ في خفض الأسعار وتأمين مساحات عرض بارزة تأتي في إطار جذب الأجيال الشابة إلى التدخين.

وقال مايرز في هذا السياق "صناعة التدخين تعرف تماماً أن أكثر الشرائح التي تتأثر بالأسعار وأماكن العرض هي الأطفال."

وبدوره دافع المتحدث باسم شركة "رينولدز أمريكان إينك" ثاني أكبر مصنع للسجائر في الولايات المتحدة قائلا إن الحملة تستهدف البالغين وليس الأطفال.

وأضاف قائلاً "جهودنا تنحصر في التواصل وكسب البالغين الذين اختاروا التدخين.. من المعروف أن بيع السجائر للقصر في الولايات الأمريكية الخمسين مخالف للقانون."

ومضى قائلاً "من المؤسف أن تظهر الحقائق أن قرابة ألفين طفل ينضمون إلى عالم التدخين يومياً."

ويدعي كبار مصنعي السجائر في الولايات المتحدة إنفاق ٧٤,٢ مليون دولار عام ٢٠٠١ في الإعلانات المخصصة للحد من التدخين بين القصر.

# مسؤولون: العراق يعد للتفاوض على اتفاقات نفطية

(رويترز) - قال مسؤلو نفط ومديرون تنفيذيون ان شركات النفط الدولية بدأت محادثات مع العراق بشأن الحصول على بيانات عن حقول النفط العراقية كخطوة اولى نحو اقتراح اتفاقات شراكة في الانتاج.

واضافوا ان الشركات التي تشمل بي.بي ومجموعة شل أعربت اساسا عن اهتمامها بحقول معينة وقد تكون في وضع يمكنها من إبرام اتفاقات بعد انتخابات كانون الثاني.

وقال مسؤول نفطي كبير لرويترز "اعطيناهم بالفعل بعض البيانات. عملية تبادل المعلومات واتخاذ قرار بشأن افضل العروض قد تستغرق عاما."

واضاف المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه "سيكون الامن بالطبع أحد العوامل. نحن نجتمع مع الشركات خارج العراق. البعض له مكاتب في بغداد."

وقال مهدي الحافظ وزير التخطيط العراقي ان رئيس الوزراء المؤقت اياد علاوي أوصى مجلس النفط والغاز الذي جرى تشكيله في الآونة الاخيرة باستخدام نموذج اتفاقات الشراكة في الانتاج لاجتذاب الاستثمارات.

وقال الحافظ ان السياسة النفطية ستوازن بين الحاجة للاستثمارات الاجنبية ومصالح العراق.

وتفضل صناعة النفط اتفاقات الشراكة في الانتاج حيث يضمن هذا النموذج للشركات تحقيق ارباح حتى عند اسعار النفط المنخفضة. وفي المقابل فان نموذج رسوم الامتياز اكثر ترجيحا بالنسبة لايرادات الحكومة.

والنفط مرتبط بالسلطة السياسية في العراق وقد يعارض برلمان مؤقت انتخب مؤخرا الاتفاقات الاجنبية رغم ان العراق سيحتفظ بالسيطرة على موارده المعدنية في ظل اتفاقات الشراكة.

وقال ثامر الغضبان وزير النفط العراقي ان الاستثمارات الاجنبية ما زالت مطلوبة لزيادة الانتاج الى مثيله والوصول به الى خمسة ملايين برميل يوميا بنهاية العقد.

وقال الغضبان ان وزارته تدرس نماذج استثمار منذ سنوات ومنها عقود خدمات تستخدمها دول مثل ايران وعقود الشراكة في الانتاج.

ويملك العراق ثاني اكبر احتياطيات نفط في العالم بعد السعودية وبعض من افضل حقول النفط مثل حقل مجنون الذي تتراوح احتياطياته بين ١٢ و٣٠ مليار برميل وغرب القرنة الذي تتراوح احتياطياته بين ١١ و١٥ مليار برميل.

وتقول شركتا توتال الفرنسية ولوك اويل الروسية انهما تفاوضتا على حقوق استغلال حقلي مجنون وغرب القرنة على التوالي مع حكومة صدام حسين وهي مفاوضات لم تعترف بها الادارة المؤقتة الجديدة.

ويقول مسؤولون وتنفيذيون أجرت (رويترز) مقابلات معهم ان وزارة النفط وضعت نظاما للتعامل مع شركات النفط وتلقي الاقتراحات.

وجرى تفويض مديري عموم بشكل فردي للتعامل مع شركة او اكثر ومنها شركات بدأت بالفعل تقديم مساعدة تقنية ودورات تدريبية.

ويتعامل حازم سلطان رئيس عمليات التطوير مع شركة شيفرون ويتعامل ناطق البياتي رئيس عمليات التنقيب مع شركة اكسون موبيل وشركة بتروناس الماليزية ويتعامل رضوان السعدي المدير العام للشؤون المالية والاقتصادية مع شركة ستات اويل النرويجية.

ويتعامل عادل قزاز المدير لشركة نفط الشمال مع شركة كونوكو فيليبس التي اشترت مؤخرا حصة في لوك اويل.

وقالت مصادر صناعة النفط ان الشركات الاخرى التي تجري محادثات مع وزارة النفط تضم بيرتامينا الاندونيسية واييني الايطالية وسنانجول الانغولية.

وتقول المصادر ان شركة توتال التي تقول ان لها حقوقا تفاوضية بشأن حقل مجنون ليست ضمن الشركات التي تجري مفاوضات مضيفة ان مصالح لوك اويل تمثلها شركة كونوكو فيليبس.

وتريد الشركات الحصول على بيانات عن الحقول مثل عدد الابار الاستكشافية التي تم حفرها بالفعل والمسوحات الجيولوجية وتقديرات الوزارة لاحتياطيات النفط. وقال اشخاص على دراية بالمحادثات ان الشركات تنوي الرجوع الى الوزارة بتقديراتها فيما يتعلق بالحقول ونماذج الشراكة في الانتاج.

# إقرار إنشاء شبكة سكك حديدية لربط دول الخليج

دبي ( -- (CNNاتفق وزراء النقل في دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة شبكة سكك حديدية تربط بينها بهدف زيادة حركة النقل التجاري وانسيابيته بين دول المجلس.

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية عن وزير المواصلات والتخطيط الكويتي، أحمد العبدالله الصباح قوله، إن إقامة شبكة سكك حديدية تربط بين دول المجلس من شأنها أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

وأشار الوزير الصباح إلى أنه تم تكليف لجنة وزراء النقل والمواصلات إعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشروع، ورفع التوصيات حول هذه الدراسة إلى القمة الخليجية المقبلة، التي ستنتظم في البحرين في شهر كانون الأول المقبل.

واعلن أن الكويت ستقوم بتكليف إحدى دور الخبرة المتخصصة في الاستثمارات والمشروعات العالمية لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية لهذا المشروع.

ويذكر أنه لا توجد أية خطوط للسكك الحديدية في دول مجلس التعاون، باستثناء السعودية، التي يوجد فيها خط واحد يربط العاصمة الرياض بالساحل الشرقي للبلاد، إذ يبلغ طوله ٤٥٠ كيلومتراً ، ونقل نحو ٩٠٠ ألف شخص خلال عام ٢٠٠٣.

وكانت المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية قد طرحت في تشرين الثاني الماضي مشروع خط سكك حديد الغربية، بحيث يربط الرياض بميناء جدة على الساحل الغربي.

وفي وقت سابق، اعلنت دبي عن تخفيض تكلفة إنشاء "قطار دبي"، وذلك بعد أن تم إدخال تعديلات على أطوال ومحطات المشروع، الذي قدرت تكلفته الابتدائية بنحو ٣,٨ مليار دولار.

ويقدر حجم التخفيضات الناجمة عن التعديلات الجديدة بنحو ٥٧٣ مليون دولار، ليصل إجمالي التكلفة إلى حوالي ٣,٢ مليار دولار.

كما تم تقصير البرنامج الزمني للمرحلة الثانية من المشروع، الذي يبلغ طوله ٧٠ كيلومتراً، حيث سيتم الانتهاء منها خلال ١٧ شهراً بدلاً عن ٢٣ شهراً.

ويتضمن المشروع الأولي، قبل التعديلات، ٥٥ محطة، و١٨ كيلومترا من الأنفاق، و٥١ كيلومترا من الجسور، ومحطة رئيسية لصيانة وتخزين العربات ومحطات مساعدة غير رئيسة؛ أما عدد القطارات فسوف يبلغ نحو ١٠٠ قطار، يتكون كل واحد منها من خمس عربات.